إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 15/448
للنشر الفوري
٣٠ سبتمبر ٢٠١٥

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يستكمل المراجعة السادسة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني مع تونس

استكمل اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة السادسة لأداء تونس الاقتصادي في ظل برنامج ممتد ٢٤ شهرا ويدعمه اتفاق الاستعداد الائتماني. وباستكمال المراجعة السادسة يتاح صرف مبلغ فوري قدره ٢١٤,٨٧٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣٠١,٦ مليون دولار أمريكي)، ليصل بذلك مجموع المبالغ التي صُرفت بمقتضى الاتفاق إلى مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١,٤١ مليار دولار أمريكي).

وكان المجلس التنفيذي قد وافق في ٧ يونيو ٢٠١٣ على اتفاق الاستعداد الائتماني مع تونس، وذلك لمدة عامين وبقيمة ١,١٤٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١,٦١ مليار دولار أمريكي، ٤٠٠% من حصة تونس) (راجع البيان الصحفي رقم 13/202) وفي ١١ مايو ٢٠١٥، وافق المجلس التنفيذي على تمديد اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة ٧ شهور حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ لإتاحة الوقت للسلطات التونسية لتنفيذ إجراءات السياسة اللازمة حتى تفي بالتزاماتها الاستشرافية – ومن أبرزها الالتزامات المتعلقة بإصلاحات القطاع المصرفي والمالية العامة – التي ستساعد على تقليص مواطن الضعف وتحفيز نمو أعلى وأكثر احتواء لكل شرائح السكان.

ومع استكمال المراجعة السادسة، يوافق المجلس التنفيذي على طلب السلطات تعديل مراحل الشراء بموجب الاتفاق.

وعقب مناقشة المجلس التنفيذي المتعلقة بتونس، أدلى السيد ميتسوهيرو فوروساوا، نائب المدير العام ورئيس المجلس بالنيابة، بالبيان التالي:

"أبدى الاقتصاد التونسي مرونة في سياق التحول السياسي لفترة مطولة والبيئة الاقتصادية الدولية الصعبة. وقد تم استيفاء جميع معايير الأداء الكمي المنصوص عليها بموجب البرنامج الذي يدعمه الصندوق. غير أن التقدم في الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك إصلاحات القطاع المصرفي والمالية العامة، كان محفوفا بالتحديات. ويمثل استكمال التحول

السياسي بنجاح فرصة جيدة للمضي قدما في تنفيذ الإصلاحات واستكمال جدول الأعمال الذي لم يكتمل بعد ضمن الإطار الزمني للبرنامج.

"وبينما يعد موقف المالية العامة لعام ٢٠١٥ ملائما لتخفيف آثار التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الهجمات الإرهابية الأخيرة، فإن استئناف ضبط أوضاع المالية العامة اعتبارا من عام ٢٠١٦ لا يزال ضروريا لخفض مواطن الضعف القائمة. ويتعين كذلك تحسين مكونات الموازنة – بما في ذلك من خلال احتواء فاتورة الأجور، وإصلاح دعم الطاقة، ووضع سياسة ضريبية تهدف إلى تشجيع زيادة المساواة والكفاءة – حتى يمكن توفير الحيز اللازم للإنفاق على الاستثمارات ذات الأولوية. فالاصلاحات الداعمة للنمو، بما في ذلك إصلاحات المؤسسات العامة، وإدارة المالية العامة، والإدارة الضريبية ستؤدي إلى زيادة الطاقة الاستيعابية، وتعزيز العدالة، وتحسين إدارة المخاطر.

"ومن شأن اتباع سياسة نقدية رشيدة أن يؤدي إلى مواصلة احتواء الضغوط التضخمية، والحفاظ على أسعار الفائدة الحقيقية موجبة، والحد من الضغوط على سعر الصرف. وسوف تساهم زيادة مرونة سعر الصرف – بما في ذلك من خلال الحد من التدخلات في سوق الصرف الأجنبي لتمهيد أثر التقلبات الشديدة – في تعزيز الاحتياطيات الوقائية وتصحيح الاختلالات الخارجية.

"وحتى يتسنى تعزيز النظام المصرفي وتيسير أنشطة الوساطة في القطاع المالي، من المهم إعادة رسملة جميع البنوك العامة الثلاثة وتحديث خطط أعمالها الرئيسية لضمان امتثالها للقواعد التنظيمية طوال فترة إعادة الهيكلة. ومن المتطلبات الأساسية أيضا في هذا الصدد تحديث إطار تسوية الأوضاع المصرفية والرقابة ووضع إطار فعال بشأن الإفلاس.

"وسوف تقتضي زيادة النمو وخلق فرص العمل تحسين بيئة الأعمال، كما أنه من المحبذ تعجيل تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية، بغية تعزيز مناخ الاستثمار وتقوية أسواق العمل، على وجه الخصوص."